تاريخ التعددية السياسية وأثره على تطور النظام السياسي في الهند ١٩٤٧-١٩٩١

المدرس الدكتورة إسراء شريف الكعود*

تاريخ قبول النشر ٢٠٠٦/٥/٧

الخلاصة:

لقد جاءت التعددية الحزبية انعكاساً لمجتمع الهند المتعدد في اكثر من معنى، فقد كان الدين اعظم تنوع في المجتمع الهندي وقد صاحب هذا التنوع الديني تنوعاً عرقياً ولغوياً والأعقد من ذلك نلاحظ ان هذا التعدد موزع في انحاء البلاد وغير منحصر في حدود ولاية ولا في مجموعة عرقية او لغوية وعليه لا بد للسياسة الهندية ان تتبنى الديمقراطية العلمانية وعلى هذا الاساس ايضاً برزت لدينا التعددية من الناحية اللغوية وتم تنظيم حدود الدولة من جديد وفي عام ١٩٥٦ لتقوم معظم الوحدات التي يتكون منها الاتحاد الهندي على الاس اللغوي.

وفي ظل هذه التعددية اصبحت الهند في امس الحاجة إلى حزب يستطيع ان يستوعب جميع المتناقضات الدينية والطائفية واللغوية والعرقية وهذا غير موجود في الهند لعدم وجود حزب سياسي واحد يستطيع ان يستوعب كل هذه التناقضات اضافة إلى ضمان عدد من الاحزاب الطائفية والعرقية لعدد اكبر من المقاعد في البرلمان المركزي والبرلمان المحلية.

* قسم التاريخ – كلية التربية للبنات – جامعة بغداد.

المقدمة

تحتل الهند اهمية استراتيجية على المستويين الاقليمي والدولي، الامر الذي اجتذب كثيرا من العلماء والدارسين لدراستها من مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي تعبر عن نموذج لتعدد اساليب الحكم فيها والتي هي انعكاس للواقع الاجتماعي لما يمتاز به من تعدد على المستوى القومي واللغوي والديني والطائفي وقد انعكس هذا التعدد على الواقع السياسي لما يمثله من تقسيم سلطات وتعدد الاحزاب ومراكز سلطة وتعدد الهند خير بلد يتصف بهذه المواصفات لكونها من اكبر الديمقراطيات في العالم واقدمها واكثرها استمرارا في العالم الثالث ومن الدول التي تمثل ثقلاً سكانيا سيتجاوز ٣٥٠ مليون نسمة وقد جاء بحثنا كدراسة للواقع التعددي الحربي في الهند لما تمتلكه من تعددية تاريخية اجتماعية واقتصادية وقد رافق هذه التعددية هيمنة حزب واحد على السلطة لفترة تزيد عن ٣٧ عاما. وقد برزت هذه التسمية لأول مرة من قبل المفكر موريس ديفرجيه (الهيمنة تتضمن السيطرة والغلبة في الدور السياسي المتكافئ بين الاحزاب السياسية الموجودة) ويؤكد ديفرجيه ن هناك شرطان اساسيان لوجود الحزب المهيمن اولهما هو ان يفرق باقي الاحزاب بالفترة التي قضاها في الحكم وثانيهما هو ان يتمازج مع الامة وتوافق اهدافه واسلوبه مع المرحلة التاريخية التي يمر بها البلد المعني.

في دراستنا لموضوع التعددية الحزبية في الهند اعتمدنا المنهج التاريخي وذلك من خلال تحليل الظواهر والاحداث والموقف بتحديد طبيعة نشأتها والعوامل التي ادت إلى تكوينها وهذا ما يمكننا التنبؤ به في المستقبل بعد استخلاص العلاقة بين الاسباب والنتائج المتعلقة بالظاهرة.

وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة في دراسة الحقائق كما هي عبر تنظيم المعلومات وتصنيفها.

انتظمت الدراسة الحاصلة بـ (التعددية الحزبية في الهند) في اربعة مباحث، في المبحث الاول تناولت الاطار المفاهيمي للتعددية السياسية ضمنها، مفهوم التعددية السياسية، الدوافع وراء التعددية ومن ثم متطلبات النظام التعددي ومقوماته، لقد اختص هذا المبحث بالاطار المفاهيمي لتلك التعددية وذلك انطلاقا من اهمية الدراسة النظرية لمثل هكذا ظاهرة قامت عليها النظام السياسي في العالم الثالث وخاصة الهند.

اما المبحث الثاني فسيكون اكثر تحديدا لانه يمثل اسس التعددية الحزبية التي قامت الاحزاب السياسية في الهند عليها الخاصة بالنظام الاجتماعي فتمثله التعددية الدينية واللغوية والطبقية ومن ثم اسس التعددية على الصعيد السياسي ممثلة بالتعددية الدستورية، وفي المبحث الثالث سلطنا الضوء على النظام الحزبي في الهند والذي فيه وضحت بدراسة مسهبة حزب المؤتمر الهندي وكذلك الاحزاب السايسية الاخرى التي اخذت ردحا من الزمن دور المعارضة اما المبحث الرابع والاخير فقد تناولنا فيه تقييم ومستقبل التعددية الحزبية في الهند، ثم الخاتمة الذي توصلنا فيه إلى مجموعة استنباطات وثيقة الصلة بموضوع البحث والدراسة.

المبحث الاول: في مفهوم التعددية السياسية.

التعددية السياسية هي المظهر الرئيس للديمقراطية بالمفهوم الغربي لها فأصولها ترجع إلى المفكرين الغربيين امثال (جان لوك) و (مونيسكيو) فقد اكد لوك على ضرورة ان تقوم الدولة على الرضا والقبول العام للحد من السلطة المطلقة، في المقابل اكد توماس هويز على ضرورة السلطة المطلقة لتجنب حالة الحرب والفوضى، وقد اخذت التعددية السياسية طابعها المؤسسي على يد (مونيسكيو) من خلال نظرية الفصل بين السلطات التي انطلقت من الحاجة لوقف الاستبداد السلطوي.[١]

كما عمل المفكرين الليبراليين امثال (جيمس ماديسون) على تعميق الطابع المؤسسي لها، من خلال الدعوة إلى ضرورة وجود هيكل سياسي يساعد على استيعاب الاختلاف في الاراء والمصالح بين الافراد، يقوم على التوازن المؤسسي والفصل الرأسي بين السلطات الثلاث والتقسيم الافقي للسيادة من خلال الفدرالية ولهذا جرى التأكيد على التنافس الحزبي وجماعات المصالح والعملية الانتخابية. والتركيز على اهمية القنوات المتعددة التي تمكن المواطنين من التعبير عن ارائهم ومصالحهم ومراقبة ممثليهم والتأثير على تطور السياسات العامة.[٢]

والتعددية السياسية نوع من التنظيم الاجتماعي، يتعلق ببنية النظام السياسي وآلياته وعملياته المختلفة.[٣] ويسلم بضرورة وجود افكار وقيم ومؤسسات متعددة في النظام السياسي، والتنافس المفتوح بينهما دون اية قيود سوى القبول

---

(١) وحيد عبد المجيد، عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر، مجلة المنار، العدد ٥٣/ ايار/١٩٨٩،ص٢٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٧.

(٣) صادق الاسود، التعددية رسالة الوحدة الوطنية في العالم الثالث، جريدة الجمهورية، العدد ٧٣٠٦ ، ١٩/ايلول/١٩٨٩.

بقواعد اللعبة الديمقراطية القائمة على الاحتكام للناخبين عبر صناديق الاقتراع.[١]

وهي كغطاء للعملية السياسية، النقيض المباشر للنظام الشمولي، فأنصار نظرية التعددية يقدمون الدولة التي تدير شؤون المجتمع بمثابة حكم محايد يقر العدالة اثناء قيام الفئات القيادية بدورها في اللعبة وتقدم حلاً وسطاً في حالة حدوث خلاف بين الفئات، وتكبح المظالم الاجتماعية عندما تتجاوز هذه الفئات الحدود في سعيها لتحقيق مصالحها، وتساعد في حل المشاكل التي يعاني منها الناس بتقديم سلسلة كاملة من الخدمات من خلال المجموعات الضاغطة والاحزاب والانتخابات العامة والاستنادات العامة.

الدوافع وراء الانعطاف نحو التعددية:

ان سعي بعض البلدان النامية للانتقال نحو التعددية السياسية انما يتأتى من خلال المرحلة المنصرمة التي عاشتها هذه البلدان تحت الاشكال الاخرى للحكم خلال المرحلة المنصرمة فمما لا شك فيه ان هذا الانعطاف متأتي من كون بلدان هذه المنطقة من لعالم قد شهدت تطورات على صعد مختلفة ادت إلى نمو القوى والفئات الاجتماعية إلى جانب ولادة قوى وفئات جديدة فيها والتي اخذت تطمح لان تكون لها دوراً اكبر على صعيد المساهمة في ادارة شؤون الحكم وصنع السياسة. وفي حين ان الاشكال القائمة للحكم لا تسمح لها بهذا الدور او غير قادرة على استيعابها في اطرها. اصبحت التعددية السياسية ضرورة لاحتواء التشنجات التي تعري مجتمعات ونظم هذه البلدان بفعل ذلك او تتفادى حدتها مستقبلاً وان الدوافع التي تقف وراء هذا الانعطاف تنطلق من اعتبارات تتعلق بالمشاركة في الحكم وتولي السلطة وطريقة ممارستها.[٢]

اولاً: ضمان المشاركة السياسية.

ترتبط درجة المشاركة السياسية للقوى والجماعات الاجتماعية بطبيعة النظام السياسي وتتراوح درجة المشاركة السياسية في بلدان العالم الثالث بين المشاركة الجزئية والمحدودة وبين المصادرة والتحريم، فلا يسمح بأبسط مظاهر المشاركة وتمنع المعارضة قانونياً وعملياً. بينما تضيق مجالات المشاركة في ظل نظم الحزب الواحد، فلا يمكن للقوى الاجتماعية الجديدة المشاركة بالنظام السياسي إلا من خلال دخول الحزب.[٣] ومع ان القنوات التي ينتجها هذا النظام لإستيعاب هذه القوى تتسم بالبساطة وعدم التعقيد والمحدودية لكنه يوفر لقادته في الجانب الاخر ممارسة درجة عالية من السيطرة على تعبئتها فيه، حيث لا يخضعون لضغوط تنافسية من اجل اجتذابها وضمان استمرارهم في السلطة.

ومن غير الصحيح القول بأن نظام الحزب الواحد ترحب وتشجع المشاركة السياسية ولكنها تقبلها وفق حدود موصوفة ومحكومة بدقة، فهم يميلون إلى استخدام تعبير مشاركة محدودة او تعبئة والسبب هو ان قادة نظام الحزب الواحد يهتموا بالتأثير على الاتجاهات السياسية وعلى سلوك المواطنين ككل ويستخدمون الحزب جنباً إلى جنب مع القوة القمعية للدولة مع وسائل الاعلام الجماهيري لتحقيق هذا الهدف في حين انه يعيق او يمنع المشاركة الجماهيرية بالمعنى الدقيق لها.[٤]

اما النظم العسكرية فيلاحظ عليها عدم حماس العسكريين لتوسيع نطاق المشاركة السياسية بما تحمله من امكانيات وجود المعارضة السياسية بكافة صورها ففي الغالب يلجأ العسكريون إلى وضع قيود على المشاركة السياسية بل واستبدال المشاركة بالتعبئة من خلال لتنظيم السياسي الذي يخضع لسيطرتهم وضبطهم وفي احيان اخرى يلجأ العسكريون إلى السماح بالمشاركة من خلال الجمعيات السياسية الوسيطة كالاتحادات والنقابات كبديل للاحزاب والمؤسسات السياسية التي تمارس العمل السياسي بصورة مباشرة.[٥]

ثانياً: الحيلولة دون السلطة المطلقة.

تتميز نظم العالم الثالث بإنغلاقها وعدم السماح بتداول السلطة بين القوى السياسية الفاعلة في اطار المجتمع. ويتجسد ذلك بإحتكار قوة سياسية واحدة للسلطة كما هو الحال في ظل نظام الحزب الواحد حيث لا يسمح دستورياً او عملياً بإقامة احزاب اخرى إلى جانب الحزب الحاكم. ونرى هذا الحزب يمسك بزمام السلطة التشريعية ويحتل جميع المناصب في الحكومة والمراكز المهمة في ادارة الدولة، بحيث يصعب التمييز او

---

[١] اندرويستر، مدخل الوسيولوجيا التنمية، ترجمة حمدي حميد يوسف، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦، ص١٧٤.

[٢] عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص٥.

[٣] برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد١٣٥، لا سنة، ص٢٢-٢٦.

[٤] عبد الحميد متولي، نظريات في انظمة الحكم في الدول النامية، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٨٥، ص٣٥-٤٠.

[٥] اسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت ١٩٨٧، ص١٩٣.

الفصل التام بين الحزب واجهزة الدولة، بينما يظهر العسكريين كقوة سياسية وحيدة، في ظل الانظمة العسكرية على اختلاف اشكالها وتصنيفاتها.[١]

ثالثاً: انهاء الحكم الشمولي.

يستند النموذج الديمقراطي المطبق في بلدان العالم الثالث إلى ضرورة اقامة الحكم الشمولي فيها، وقد تكرس هذا النمط من الحكم خلال تركيز السلطة وتقويتها في شكل نظم دكتاتورية عسكرية نشأت في اعقاب الانقلابات العسكرية، واذا كانت الشمولية في الحكم تتحقق في ظل النظام الرئاسي عن طريق هيمنة الرئيس ومؤسسة الرئاسة على كامل العملية السياسية في الدولة. فانها تتحقق في ظل النظم العسكرية بسبب عدم حماس العسكريين لصيغة الحكم الجماهيري إلا اذا ارتبطت بصيغة نظام الحزب الواحد الذي يسيطر بصورة تكاد تكون كاملة على الحركة السياسية للجماهير.[٢]

متطلبات النظام التعددي:

لا يكفي توفر الدوافع للانعطاف نحو التعددية السياسية لاقرارها في اطار الدول والمجتمع في بلدان العالم الثالث، وانما يتوقف تبنيها على توفر حملة من معطيات اجتماعية واقتصادية وسياسية، تكون بمثابة الارضية اللازمة للانعطاف نحوها فمن دون ادنى شك ان النظام السيايسي الملائم لأية دولة ليس بالنموذج الثابت الجاهز،[٣] فهو ليس نموذجاً جاهزاً إذ ان النظام السياسي يتشكل ويتكون وفق عملية تطور تدريجية يتكامل خلالها ويرتبط بظروف وسمات المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع وما تتضمنه هذه المرحلة من علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية معينة.[٤] وهكذا فإن ابرز هذه المتطلبات ما يتعلق فيها بالبنية الاجتماعية وانعكاساتها على البنية السياسية:-

اولاً: المجتمع الشامل.

لا يمكن اقرار التعددية السياسية إلا في ظل درجة عالية من التلاحم الوطني ضمن المجتمع وخاصة ما يتعلق بتحديد العلاقة بين الجماعة الاكبر والجماعات الفرعية فيه. فقد تكون التعددية مدعاة لمزيد من التشرذم والتمزق الاجتماعي الذي تعاني منه بلدان العالم الثالث بشكل خاص.[٥] فالتعددية السياسية تقوم بطبيعتها على اساس الاقرار بحتمية التنوع في اطار الدولة والمجتمع ولهذا فإن تبنيها يستلزم ان يكون قد سبقها انجاز بناء الهوية الخاصة لهذه المجتمعات من خلال مجموعة الرموز الوطنية التي تبعثها الدولة وتغرسها في نفوس وعقول مواطنيها وتشجعهم على الالتفاف حولها والاعتزاز بها كتعبير عن انتمائهم لوطن واحد.[٦]

وبناءاً على ما تقدم فإن تنظيم العلاقة بين الجماعات في المجتمع يحتم ان يقوم على اساس الحاق الجماعات الفرعية بالجماعة الاكبر وصولاً إلى بناء الجمعية الوطنية بشكل سلمي او بتعبير آخر، عدم قهر الجماعات الفرعية وارغامها على الارتباط بالجماعة الاكبر، ولكن بتحقيق تبعية كافة الجماعات للجماعة الوطنية الكبرى، وجعلها جزءاً منها وفرعاً لها، من خلال ربطها كلياً بالاطار الوطني الشامل الذي يتسع ليشمل الجميع ويمثلهم بخصوصياتهم في ظل الخصوصية الشاملة التي تتمتع بأرجحية على الخصوصيات الضيقة للجماعات المكونة لهذه الجماعة فإنكار خصوصية أي من الجماعات او محاربة احداها فرض سيطرتها وارادتها وهويتها على الجماعات الاخرى يعد دافعاً قوياً نحو اثارة ما يعرف بأزمة الهوية.[٧]

ثانياً: الاطر المؤسسية.

تجري العملية السياسية في ظل النظام التعددي عن طريق التفاعل بين المؤسسات المختلفة التي يتألف منها ومن سياق حالة من التوازن بينما تفتقر العملية السياسية في دول العالم الثالث إلى ادنى درجة من التفاعل المؤسسي إذ تعتبر السلطات الحكومية في هذه الدول. وهي محور بناء المؤسسات، فهذه السلطات تمتلك القوة والسيطرة ومن وسائل الاكراه والتحكم في توزيع القيم والمغانم ما يمكنها من بناء مؤسسات سياسية فعالة.[٨] اذا شاءت ولكنها تستطيع ايضاً احياء عملية بناء المؤسسات السياسية لصالح

---

(١) المصدر نفسه، ص١٩١.

(٢) عبد المنعم المشاط، المصدر السابق، ص٤٣٤-٤٣٥.

(٣) رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في دول العالم الثالث، بغداد، الطبعة الثانية،١٩٨٦، ص٢٦٥

(٤).احمد شرقي، المؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث، مجلة المنار، العدد ٦٤،السنة ٦.

(٥) يحيى عبد المتجلي، التنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة الباحث العربي، العدد ١٩٨٦/٩، ص٧٦.

(٦) عبد المنعم المشاط، المصدر اعلاه، ص٤٢.

(٧) رياض عزيز هادي، مصدر سابق، ص١٩٧-١٩٨.

(٨) محمد نصر مهنا، النظم السياسية والعالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ١٩٨٣، ص١٢٢-١٢٤.

البيروقراطية في صورتها المدنية والعسكرية وفي الغالب تعمد العنصر الحاكمة إلى اقامة تحالفات شخصية ذات طبيعة مؤقتة لتحل محل المؤسسات السياسية في العملية السياسية ومن الجانب الاخر تتسم العلمية السياسية فيها بعدم الاستقرار وتتم دون قواعد محددة للعبة السياسية، يصبح معها لكل جناح او تحالف هو جذب التأثير وتأمين وضعه النسبي في مواجهة الاجنحة او التحالفات الاخرى وهكذا تعاني دول العالم الثالث من ضعف مزمن في المؤسسات السياسية يواكبه علاقات هشة بين النخب السياسية في المراكز وبين المحيط، وهي علاقات قد لا تستند إلى اساس واضح وقوي لطبقة اجتماعية متميزة او ايديولوجية واضحة وانما تستند إلى علاقات القرابة او علاقات التبعية الشخصية بين الافراد.[١]

إلا ان دول العالم الثالث تتميز بالتشرذم الاجتماعي وطغيان دور السلطات الحاكمة في الحياة السياسية بما تمثله من انقسامات وتفاعلات وهذا من شأنه ان يجعل العملية السياسية لا يمكن تحديدها بسهولة كعملية يغيب عنها طابع المؤسسات حيث كل جماعة في مواجهة جماعة اخرى مضادة لها، فالمسألة ليست وجود او عدم وجود المؤسسات في العملية السياسية وانما من الشكل الخاص الذي يأخذه وجود او عدم وجود المؤسسات.[٢]

ثالثاً: الوصول إلى حد ادنى من الاتفاق.

مع ان التعددية السياسية تفترض التعددية في القيم والايديولوجيات في اطار المجتمع كتعبير عن الاعتراف بوجود جماعات وفئات مختلفة فيه، ولكن هذه التعددية القيمية والايدولوجية تأتي في ظل اتفاق الجماعات والفئات المتكونة للمجتمع على مجموعة القيم والاهداف العليا بأعتبارها تعبير عن وحدة وهوية المجتمع.[٣] وهكذا تكون الاختلافات جزئية الاثر وثانوية الوقع، من مجموع علاقات هذه الفئات والجماعات التي تتفق فيما بينها حول مجموعة القيم والاهداف العليا، في حين تعاني بلدان العالم الثالث من مشكلة عدم الاندماج القيمي حيث الجماعات المختلفة في مجتمعاتها عاجزة عن الوصول إلى حد ادنى من الاتفاق حول القيم والغايات الاساسية للمجتمع السياسي ووسائل بلوغها واساليب واجراءات تسوية الصراعات والواقع ان هذه المشكلة تعود إلى جملة اسباب في مقدمتها الانقسامات العرقية والقبلية والدينية واللغوية ومن ثم طغيان ظاهرة صراع الاجيال وكذلك إلى التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الفئات والجماعات المختلفة فضلا عن انها نتاج الفجوة الواسعة بين القيادة السياسية والجماهير في أي من دول هذه المنطقة من العالم.[٤]

معوقات النظام التعددي.

ان استقرار أي نظام يتوقف بالدرجة الاساسية على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يتواجد فيها، وبحكم هذا الترابط تتأثر الاختيارات السياسية والايدولوجية لبلدان العالم الثالث بمعطيات البنية الاجتماعية السائدة فيها والقوى الفاعلة في تطورها ونموها وانعكاس ذلك على طبيعة المطالب السياسية التي تتقدم بها باتجاه النظام السياسي. ففي داخل كل نظام سياسي تتفاعل المطالب السياسية مع اشكال التنظيم السياسي تفاعلاً مستمراً يتوقف بهذه الدرجة او تلك على مدى قدرة القيادات السياسية على الاستجابة لها واستيعابها.[٥] ومن هنا يمكن ان تكون الطبيعة الخاصة لمجتمعات العالم الثالث عائقاً امام التعددية السياسية.

اولاً: ضعف الوحدة الوطنية:.

ما زالت اغلب بلدان العالم الثالث تعاني من عدم اكتمال بناء وحدتها الوطنية على اسس راسخة، واذا كانت هذه المشكلة ناتجة عن التركيب المنوع لمجتمعاتها من النواحي القومية والعرقية والقبلية والدينية والثقافية وما يترتب عليه من غلبة الولاءات الفرعية المبنية على الانتماءات الجزئية على الولاء القومي فإن ما يعبر عن تفككها هو غياب تصور واضح لمفهوم المصلحة العامة لديها. فما زال الشعور بالانتماء إلى المجتمع الكلي ضعيفاً بحيث يتقدم عليه الشعور بالانتماء إلى الجماعات الفرعية، القومية والقبلية وغيرها مما يتعذر معه توحيد الافراد وتقديمهم بصيغة جماعة وطنية موحدة الاهداف والمصالح.[٦]

---

[١] عبد المنعم المشاط، مصدر سابق، ص٥٨.

[٢] المصدر نفسه، ص٥٩.

[٣] عبد الغفار رشاد، العملية السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية، نيسان ١٩٨٠، ص١٧.

[٤] علي الدين هلال، محاضرات في التنمية السياسية، جامعة القاهرة ١٩٧٦-١٩٨٠، ص٧-١٩.

[٥] جلال عبد الله معوض، الفساد الاداري في الدول النامية، مجلة دراسات عربية، شباط ١٩٨٧، ص٢٠.

[٦] حسين عبد الحميد رشوان، التعبير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، ١٩٨٨، ص٢٩.

وضعف الوحدة الوطنية تصب مباشرة في تصعيد عدم الاستقرار السياسي فيها، إذ ان من شأنه ان يؤدي إلى ظهور التنظيمات والاحزاب السياسية على اساس الانتماءات الفرعية وبالتالي ان تكون مصالحها السياسية مبنية على اعتبارات ومصالح جزئية ضعيفة وذلك تبعاً للجهات التي تمثلها مما يعني تحول المعارضة إلى خصومة وعداء وليس صراعا سلميا من اجل خدمة المجتمع بكامله وتحقيق مصالحه واهدافه العامة لدرجة يمكن معها استغلال هذه الاعتبارات الضيقة في تفسير التغيرات السياسية الامر الذي يمثل تشويهاً واضحاً للأطر الحديثة للحياة السياسية.[١]

ثانياً: هامشية الدولة.

تتمثل النتيجة الاساسية لعدم التكامل بين الدولة والمجتمع في بلدان العالم الثالث في تدني هيبة الدولة وضعف مركزها كمؤسسة للحكم وكقوة عليا لتنظيم المجتمع فلقد بات الوعي بمفهوم الدولة ومضمونها الحديث مختلفا في كثير من هذه البلدان والتي وان اصبحت دولاً في شكلها الخارجي إلا انها في داخلها في مواجهة مع مواطنيها لم يتأكد لديها ذلك المضمون تأكيدا حقيقياً.[٢] ومن ثم فإن الشعور الانتماء إلى دولة معينة والشعور بأن السلطة هي سلطة الدولة وليس سلطة الممارسين لها، إلى جانب ذلك ما زالت الدولة عاجزة ان تمد بسلطانها على كامل اقليم الدولة وعلى جميع مواطنيها وذلك رجع من ناحية إلى عدم فاعلية المؤسسات الحكومية وقصورها من الناحية التنظيمية والافتقار في مجال الادارة إلى الاجهزة المختصة الفنية والتي من الممكن تصور وجودها في المركز ويتقدم في الاقاليم والاطراف المترامية في الدولة.[٣]

ثالثاً: طبيعة العلاقات بين القوى السياسية.

لم تتوصل القوى السياسية الفاعلة في دول العالم الثالث لحد الان إلى اتفاق حول الاهداف العامة لمجتمعاتها وبالتالي حول طبيعة النظام السياسي المطلوب بناؤه. ومن هنا لم تزل العلاقات بينها تأخذ شكل الصراع العنيف، ولعل هذا النمط من العلاقات يجد تفسيره من التمزقات والنزاعات السائدة ضممن بيئتها الاجتماعية التي تحدد انماط وتوجهات الولاء تبعاً لها.[٤] فتخلق انشطاراً موازياً في مراكز السلطة ويحول دون قام السلطة على اسس عقائدية اجتماعية وقانونية راسخة ومتكاملة. لذا تبدو عملية تحويل الصراع السياسي بينها إلى شكل من اشكال التنافس السلمي مسألة في غاية الصعوبة والتعقيد، فتعدد القوى السياسية التي تفتقر إلى انتظام العلاقة بينها بصورة او اخرى يحول دون بروزها ضمن اطار معين من التوازن الي يعمل على تحقيق الوحدة الوطنية والولاء العام.[٥] كما ان كلا من هذه القوى بغض النظر عن قوتها او ضعفها تطرح نفسها ضمن فرصة الاحلال محل وليس مشاركة القوى الاخرى، من اجل السيطرة على السلطة، مما يؤدي إلى استمرار العلاقات التناصرية بينها، وبصورة تعصف بمقومات الفعالية السياسية والحضارية من هذه الناحية.[٦]

المبحث الثاني: اسس التعددية الهندية.

اولاً: النظام الاجتماعي.

١. التعددية الدينية: ان النظام الاجتماعي في الهند قام على جملة من التناقضات الاجتماعية اولها التركيب لديني للمجتمع الهندي ويعتبر التعدد الديني والاثني من اهم المشاكل التي تواجه المجتمع الهندي، كان من نتيجة ذلك التعصب الديني الذي الحق ضرراً كبيرا على عموم القارة الهندية ال الهند وباكستان سعيا وراء حل مشكلة التعصب الديني، غير ان عملية تقسيم شبه القارة الهندية لم تنه مسألة النزاعات الطائفية حتى يومنا هذا فلم تستطع أي حكومة وصلت إلى السلطة في الهند ان تسيطر على هذه الظاهرة.[٧] ان التداخل بين الدين والسياسة في الهند لم يكن حدث اليوم فقد تأسست في القرن الثالث قبل الميلاد امبراطورية (اشوكا) البوذية ومن خلال هذه الامبراطورية تعذرت الهيبة الاجتماعية للبوذيين ولكن على مر التاريخ نرى ان البوذية قد تم قمعها في الهند وخرجت إلى الصين وسيريلانكا والنيبال. وفي القرن الثاني عشر جاء دور المسلمين

---

(١) جلال عبد الله معوض، المصدر سابق، ص٢٠.

(٢) محمد عبد الغني سعودي، قضايا افريقية، الكويت ١٩٨٠، ص٢٦.

(٣) يحيى لجمل، الانظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٦٦، ص٤٨٧، ط١٨.

(٤) السيد عليوة، سياسة ازمة التنمية العربية، مجلة المنار، العدد ١٢، باريس ١٩٨٥، ص

(٥) عبد المعطي عساف، ازمة الفاعلية السياسية في البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٦، ص٨٢.

(٦) عبد المعطي عساف، مصدر سابق، ص١٠.

(٧) د.محمد جواد علي، النظام السياسي في الهند، النظم السياسية في العالم الثالث، معهد الدراسات الاسيوية الافريقية، بغداد ١٩٨٧، ص٢٢٣.

حيث احتلوا مركزا اساسيا ودينيا قويا في عموم الهند ووصلوا إلى اوج سلطانهم ايام حكم المغول وبعد دخول الاستعمار البريطاني بدأت مرحلة دعم الدين الهندوسي من خلال ضرب الطائفتين الاسلامية والهندوسية مما ساعد الهندوسية على النمو وبالتحديد خلال القرن التاسع عشر كرد فعل ضد البعثات التبشيرية المسيحية مما ساعد على نشر الثقافة الهندوسية[١] واحياء الحركة الفكرية الهندوسية. وقد سعت بريطانيا خلال استعمارها للهند على تعزيز الصراعات المذهبية والدينية، بجميع المتغيرات التي احدثتها بريطانيا في الجوانب السياسية والاقتصادية قد ادت إلى ان تأخذ ابعاداً دينية مما ادى ذلك إلى انسحابها على المجتمع الهندي إلى يومنا هذا كما وان القوى الذاتية في المجتمع الهندي لم تدرك ان صراعها مع الاستعمار البريطاني قد جعلها تدخل في صراعات داخلية وطائفية،[٢] فلم تع الطوائف الدينية بالدوافع البريطانية وراء تغذية هذه الصراعات فقبلت بالتقسيم سعياً وراء حل هذه المشاكل غير ان هذا التقسيم لم يحل المشكلة بقدر ما ساهم في تعميقها على المستويين الداخلي والدولي.

٢. التعددية الطبقية: عززت التعددية الطبقية والتركيب الطبقي Structure-Caste التعددية في النظام السياسي في الهند فالنظام الطبقي لا يزال يلعب دور خطير في الحياة الاجتماعية والسياسية في الهند. وقد نشأ هذا النظام في نشأة الهند منذ قرون عديدة وارتبط بصورة خاصة بالغزاة من الهنود الاريين واكتسب خصائصه المميزة وجموده عبر القرون حتى اصبح يدخل كل منافذ الحياة الاجتماعية في الهند ولا يزال يلعب دورا خطيرا في النظام السياسي الهندي.[٣] لقد اعترض المختصون والعلماء على اصل ومستقبل التمايز الطبقي في الهند، ولم يستطيعوا حتى يومنا هذا اعطاء وتفسير مقنع لهذا النظام الذي يتسم بالجمود والتعقيد، فقد قسموا هذا النظام من خلال مفهوم اجتماعي على اساس ملكية وسائل الانتاج اضافة إلى ارتباطها بملكية الارض حيث انتقلت هذه المجتمعات من البدائية إلى الملكية المركزية الاستبدادية كظاهرة ضرورية تقرر تركيبها بصفة اساسية بإنقسام المجتمع إلى اعضاء وتابعين للملك او الامبراطور ومعه الطبقة الحاكمة والفلاسفة لهذا انقسم المجتمع إلى فئة مالكة وغير مالكة لوسائل الانتاج، وبهذا كان المجتمع قد انقسم إلى اربع طبقات رئيسية:[٤]

أ. البراهمة: وتشمل الكهنة والمعلمين والفلكيين.
ب. الشاتريا: وتضم الملوك والمحاربين والاداريين.
ج. العيشيا: وتضم التجار والصيارفة.
د. الثودا: وتشمل فئة الفلاحين والعمال.

ان المجتمع الهندي يتسم بكونه ذو تمايز طبقي واضح وكل طبقة يطلق عليها (جاتي) Jati التي تعني الوحدة الصغيرة التي تحدد مكانة الشخص ودوره. وهذه الوحدة او الطبقة تمتاز بصفة الجمود الاجتماعي لأن كل طبقة تعتبر نفسها متفوقة على الطبقة التي تليها وهنالك لا مساواة اجتماعية وقانونية فمثلاً العقوبات تختلف بإختلاف الطبقات.[٥]

٣. التعددية اللغوية: تواجه الهند منذ استقلالها وحتى اليوم المشكلة الثقافية وهي اللغة ففي الهند (٢٢) لغة. بينما تتجاوز عدد اللهجات المحلية (٥٠٠) لهجة،[٦] وهنالك (١٥) لغة معترف بها في الدستور الهندي اضافة إلى ان هناك عدد من اللغات الاجنبية، البرتغالية، الصينية، الانكليزية، الفرنسية، فنلاحظ ٧٣% من السكان يتكلمون اللغة الهندية المشتقة من الاوردية وبحدود ٢٤% يتكلمون مجموعة اللغات الدرافدية، وبحدود ٣% يتكلمون الانكليزية التي تعد الوسيلة الاساسية للاتصال بين الفئات المثقفة في عموم الهند.[٧] وهنالك محاولات للاعتماد على اللغة الام السنسكريتية بيد ان هذه التعددية اللغوية جعلت من غير الممكن لأي

---

(١) Robert-L-Hardy, Government & Politics in developing Nation Second Edition, New york, 1975, P.P. 20-21.

(٢) نورما. د.بالمر، النظام السياسي في الهند، ترجمة حسن جلال، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٥، ص١٧-١٨.

(٣) محمد جواد علي، مصدر سابق، ص٢٢٥.

(٤) سعيد رشيد عبد النبي، المعارضة في النظام السياسي الهندي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد ١٩٨٦، ص٣٨.

(٥) L.S.S Omalley, Modern India & The West, p.374.

(٦) د.مصطفى كامل السيد، نماذج التطور السياسي في القارات الثلاثة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٠/ ١٩٨٥، ص١١٩.

(٧) د.ب.ك راي برمن، التنظيم الاجتماعي القبلي، تطوره وتعصيره، ثقافة الهند، المجلد ٣٠، ١-٤، ص٦٣-٦٥.

لغة ان تفرض وجودها في شبه القارة، كما واجهت الهند قبيل استقلالها الكيفية التي سيتم تنظيم البلاد لها من الناحية الادارية هل على اساس جغرافي؟ ام قبلي؟ ام لغوي؟[١] وبعد ست سنوات من الاستقلال تم تنظيم البلاد على اساس الحدود اللغوية، ولم تتوقف مشكلة اللغة عند هذا بل انعكست ايضاً على البرلمان الهندي فقد نصت المادة (١٢٠) من الدستور على ان يجري العمل في البرلمان الهندي وفق اللغة الهندستانية او الانكليزية وقد نصت (يسمح لأي عضو لا يستطيع ان يعبر عن نفسه طلاقة ان يوجه الكلام إلى المجلس بلغته الاصلية).[٢] مما خلق ذلك مشكلة في البرلمان وهو عدم التفاهم في الاجراءات البرلمانية.

ثانياً: المؤسسات السياسية.

١. التعددية الدستورية: تبرر ظاهرة التعددية والازدواجية داخل الدستور الهندي اذي يعد من اكبر الدساتير في العالم والذي وصلت عدد مواده إلى ٣٩٧ مادة وصدر في ٢٦/ تشرين الثاني/ ١٩٥٠ واستقى الكثير من مواده واحكامه من دساتير عالمية ومنها الامريكي والكندي والعرف الانكليزي.

وقد جاء في مقدمة الدستور الهندي ان الهند دولة ديمقراطية برلمانية اتحادية علمانية وعضو في الكومنويلث. وتأسيساً على ما جاء فالهند دولة اتحادية فدرالية تتمتع بحكومة مركزية غير ان طبيعة النظام الهندي يتمثل لكونه شبه فدرالي وذلك لأن الفدرالية تعمل بشكلها المعروف في الاوقات الطبيعية وتصبح دولة موحدة في الحالات الطارئة اضافة إلى ان هنالك المناطق ترتبط بالمركز بشكل مباشر لما فيها من حالات اضطراب وعدم استقرار كما ان للبرلمان الاتحادي الحق في اقرار ربط أي ولاية وبشكل مباشر بالحكومة المركزية، من الملاحظ ان لدى الهند دستوراً اتحادياً موحداً غير انه لكل ولاية دستوراً خاصاً بها ولا يحق لأي شخص تعطيل دستور الولاية إلا رئيس الدولة الهندي وربطها اداريا بالمركز لقد حدد دستور ١٩٥٠ قائمة سلطات الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات وقائمة مشتركة بين المركز والسلطات المحلية، واكد انه لا يمكن للسلطات التشريعية في الولايات ان تصنع القوانين بشأن أي موضوع يوجد في القائمة المشتركة إلا من خلال مشاركة البرلمان المحلي مع البرلمان الاتحادي لإصدار القانون الواجب اصداره ومن الملاحظ انه على الرغم من الفصل بين الدين والسياسة وتبني النظام السياسي للعلمانية حيث اكدت المادة الاولى من الدستور (الهند يجب ان تكون دولة علمانية حيث يكون من حق كل مواطن ممارسة عقيدته وله نفس الحقوق السياسية والاجتماعية وانها دولة حيادية في مسائل الدين ولا يقوم نظامها على اساس ديني).[٣] إلا ن ذلك لم يمنع من حدوث تداخل بين الدين والسياسة وحتى اليوم نلاحظ التمايز الديني في الوظائف والمناصب الحكومية وحتى التعليم والسكن ويمكننا القول ان غاندي بحد ذاته كان رجل دين هندوسي بكل اعماقه من خلال حياته وتصرفه وسياساته، فقد وصفه نهرو في احد خطبه (بأنه رجل دين من الطراز الهندوسي الخاص).

٢. الفصل بين السلطات (تقسيم السلطات): يقوم النظام السياسي في الهند على مبدأ الفصل بين السلطات الذي يصل إلى ادق التفاصيل في تجسيد عملية الفصل مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعدد السلطات وتشابكها بين المركز والولايات فبالنسبة إلى رئيس الجمهورية المنتخب من قبل لجنة برلمانية منتخبة من البرلمان الهندي والسلطات التشريعية في الولايات، مما يؤهل اعضاء المجالس التشريعية في الولايات، مما يؤهل اعضاء المجالس لتشريعية سلطات اعلى من السلطة التشريعية في المركز في فترة انتخاب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء،[٤] وفي احيان اخرى يعمل على اقرار النظام الامريكي، فهو نظام مختلط بين الملكي البريطاني الذي يعتمد على التعددية الحزبية وبين النظام الامريكي الذي يعتمد على الثنائية الحزبية، وعلى الرغم من ان الدستور الهندي قام تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية في المادتين ٣٥٢،٣٦٠ إلا انه يمارس سلطات استثنائية في حالة اعلان الطوارئ. فسيتحول دستور البلاد من دستور دولة اتحادية إلى دستور دولة موحدة لرئيس الجمهورية صلاحيات لا تتجاوزها إلى اختصاصات اخرى.

اما بالنسبة للسلطة التنفيذية فإنها تتكون من رئيس وزراء ومجلس وزراء وتكون مسؤولة بشكل مباشر امام السلطة التشريعية وهي البرلمان الهندي. لقد استحوذ حزب المؤتمر الهندي على

---

(١) S Sharma, Indian Encyclopidia, New Delhi, 1977. Pp.202-204.

(٢) Ted in R.K gadav, The India Language, Proplem, Delhi, 1966.P.25.

(٣) S.L.ShAkDHER, The Consititution & Parliament in india, The Lok Sabha, Secretariat, New Delhi, pp.140.

(٤) محمد جواد علي، مصدر سابق، ص٨.

اكثر من ٣٨ عاما على السلطة فيما عدا فترة حكم (الجاناتا).

ومن الناحية الاخرى فان السلطة التشريعية تتكون من مجلسين الاول (راجا صباحا) والثاني (لوك صباحا) مجلس الشعب وهو يمثل في اسلوبه النمط البريطاني بمجلسيه العموم واللوردات يقابلها السلطة القضائية التي لها خصوصية تتميز بها عن أي بلد اخر في دول العالم الثالث حيث يلاحظ ان لهذه المحكمة سلطة عليا تفوق اية سلطة في البلاد، فهي اعلى من محاكم المركز ومحاكم الولايات.[١]

من ذلك نستطيع الاستنتاج بان التعددية قد ظهرت حتى في النظام الحكومي الهندي فالمحكمة العليا ما هي إلا خلط بين النظام الانكليزي والامريكي.

٣. النظام الاداري: يضم اتحاد الهند الفدرالي (٢٢) ولاية اضافة إلى عدد من الولايات او المناطق التي ترتبط بالمركز اداريا بشكل مباشر ويتركز اكثر سكان الهند في هذه الولايات وتمثل الارياف اكثر من ٨٠% من سكان الهند.

لقد شرح الدستور الهندي العلاقة بين الحكومة المركزية والولايات وحدد ما هو مشترك بين الولاية والمركز ما هو من اختصاصا الولاية. ومن القضايا المشتركة هي تنسيق في الامور المالية والتخطيط وفي تنسيق الخدمات الحكومية وقيام المشاريع المشتركة لأجل انجازها في ولاية معينة والتي تعم بخيرها على عموم الهند مثال ذلك بناء السدود.

وتعتبر الشؤون الداخلية من مهمة الحكومة المركزية وذلك لاهميتها، فوزير الشؤون الداخلية يعتبر مسؤولا مباشرا على الامور الادارية والمالية والاقتصادية وتصل درجة تدخل وزير الشؤون الداخلية في المركزية في امور الشؤون الداخلية للولاية حتى في امور التعليم وفي ادارة اقليم من الاقاليم في حالة اعلان حالة الطوارئ فيه، كما وترتبط بالمركز في بعض المناطق الموجودة داخل الولاية وذلك تبعا لاهميتها السياسية او السياحية مثال ذلك المستعمرة البرتغالية (كوا) التي انسحبت منها البرتغال عام ١٩٦٥ وولاية اسام المضطربة سياسيا.[٢]

أ. السلطة التشريعية (مجلس الولاية).

يتكون مجلس الولاية من مجلسين مثل الحكومة المركزية احدهما يتمتع بقوة حقيقية والاخر ضعيف ويتم اختيار اعضاء السلطة التشريعية عن طريق الانتخاب المباشر واكد الدستور الهندي ان عدد اعضاء السلطة التشريعية في كل ولاية يجب ان لا يزيد عن (٦٠) عضوا ولايقل عن (٥٠) عضوا ويحق للمحافظة تعيين ٦/١ اعضاء المجلس على ان يكونوا من الاشخاص الذين لهم مكانة خاصة في العلم والادب والفن والخدمة الاجتماعية.

اما صلاحيات السلطة التشريعية في الولايات فهي محددة قياسيا بالسلطة التشريعية المركزية، فسلطة هذا المجلس تحدد في المسائل المتعلقة في الولاية المعنية.

كما وان اللغة الرسمية المستعملة في كل مجلس تكون اللغة الرسمية لتلك الولاية فقد تكون بالهندستانية او الانكليزية او الكشميرية، ويمكننا القول ان مجالس الولايات تمثل السلطات القبلية والطبقية في تلك الولايات، كما وان هذه لمجالس تعتبر مدرسة لخلق جيل متمرس بالشؤون السياسية للمشاركة بالبرلمان المركزي وقد تؤدي إلى العكس فقد يصل هذا العضو إلى البرلمان المركزي، إلا انه يبتعد عن مصالح دائرته. ومصالح ولايته كنتيجة لإشتغاله بالحكم المركزي وباللجان الخاصة بالبرلمان المركزي في دلهي.

ب. السلطة التنفيذية.

تتمركز السلطة التنفيذية بيد المحافظ والذي يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية، ويأتي ذلك من خلال فوز حزبه الاغلبية البرلمانية في السلطة التشريعية في الولاية المذكورة ويعتبر المحافظ مثلاً للسلطة المركزية في ولايته ويكون مسؤولاً امام السلطة التشريعية في الولاية، ومن بين المحافظين المشهورين رئيس الوزراء الاسبق (موراجي ديساي) الذي كان محافظا لمدينة بومباي، كما ويحق للمحافظ ان يعين رئيسا للوزراء كما جاء في المادة ٦٤ (يكون مجلس الوزراء مسؤولاً مسؤولية جماعية امام الجمعية التشريعية في الولاية) ويتحدد اعضاء مجلس الوزراء بين ١٠-٢٢ عضو واهم الوزارات المحلية هي المالية والادارة العامة والداخلية والغذاء والتموين والتعليم والزراعة والغابات والطب والصحة والاشغال العامة والعدل. مما يدلل ذلك ان وزارة الدفاع والشؤون الخارجية تنحصر بالسلطة المركزية لعموم الهند فقط.[٣]

ج. السلطة القضائية.

يعين رئيس الجمهورية الهندية رئيسا للمحكمة العليا في الولاية والقضاة الاخرين ويتحدد اختصاص هذه المحكمة بجميع القضايا التي تخضع لقوانين الولاية او القوانين الاتحادية وتنص المادة (٢٢٧) من الدستور على (تتولى كل محكمة عليا الاشراف على جميع المحاكم المنتشرة

---

[١] محمد جواد علي، مصدرسابق، ص٩.

[٢] محمد جواد علي، المصدر اعلاه، ص ٢٣٧.

[٣] محمد جواد علي، مصدر سابق، ص٢٣٨.

في الاقاليم بالنسبة لما تمارسه من اختصاصات). كما يحق لهذه المحكمة بإبداء الرأي للمحافظ حول تعيين قضاة المركز فهي محكمة تحدد النشاط القضائي في عموم الولاية، وتمارس الاشراف على المحاكم الاقل درجة وجميع دور القضاء الاخرى. اما من ناحية اهميتها في عموم الهند فإنها تأتي بالمرتبة الثانية بعد المحكمة العليا لعموم الهند.

المبحث الثالث: النظام الحزبي في الهند.

تبنى الهند نظام تعدد الاحزاب السياسية، ففي الهند الحرية الكاملة في تشكيل أي تجمع او حزب سياسي فقد تصل الاحزاب السياسية في عموم الهند إلى (٧٠) حزباً سياسياً منها ما هو على مستوى عموم الهند ومنها ما هو على مستوى ولاية من الولايات غير ان الشيء الذي يلاحظ في الهند هو وجود نظام الحزب الواحد المهيمن على جميع امور البلاد العامة مع وجود احزاب متشتتة ويطلق البعض على النظام الحزبي بنسق الحزب الغالب.

وتأتي قوة الاحزاب في الهند من خلال ما تمتلكه هذه الاحزاب من افكار قومية او تبنيها للافكار الدينية او الطائفية او القبلية او الطبقية او الاقتصادية فمن الملاحظ ان جميع الاحزاب السياسية في الهند تختلف فيما بينها حول حل المشاكل الداخلية والموقف من النزاعات العرقية والدينية والطائفية فيما تلتقي جميعها حول الاسلوب العام للسياسة الخارجية الهندية والموقف من الوضع الاقليمي والدولي للهند.

وتأسيساً على ما تقدم يمكننا ان نقسم الاحزاب السياسية في الهند إلى احزاب ذات ايديولوجية اقتصادية ومنها الشيوعي واحزاب طائفية وذات اسماء مختلفة وحسب مناطقها واحزاب ذات ايديولوجيات اقليمية لا تتعدى حدود ولاية من الولايات وقد تعتمد على اسس لغوية او طائفية او قومية لهذا سنحاول في هذا المبحث الوقوف على اهم الاحزاب وهو حزب المؤتمر الهندي والاحزاب السياسية الاخرى ثم الحزب المهيمن ودوره في الحياة السياسية الهندية.

اولاً: حزب المؤتمر الهندي.

يعود تأسيس هذا الحزب إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلا ان جذوره تمتد إلى ثلاثينات القرن المذكور حيث شهد الهند نشاطا وطنيا مارسته جمعيات ذات نشاطات سياسية قل وبعد الثورة الوطنية لعام ١٨٥٧ البدايات الاولى للتنظيم السياسي لعموم الهند والذي عرف فيما بعد بالمؤتمر الوطني الهندي الذي تأسس بشكله الرسمي ١٨٨٥، لقد كان هدف الحزب في البداية الدعوة إلى التعاون مع البريطانيين والضغط عليهم وقد تجمع عدد من المتعلمين الهنود ذوو الثقافة العربية ورجال الاعمال الوطنيين الذين ضاقوا بالقيود التي كانت تفرضها سلطات الاحتلال البريطانية لكي يُنشؤا حزباً كان يستهدف في البداية تحسين اوضاع المواطنين الهنود في ظل الامبراطورية البريطانية.[١] وقد بارك ذلك التنظيم نائب الملك اللورد دوفرين وعقد الاجتماع الاول في كلكتا ١/اذار/١٨٨٣ وتم طرح اراء ومطاليب الشعب الهندي على الحكومة البريطانية بطريقة ديموقراطية، وهكذا تم تأسيس حركة المؤتمر الوطني الهندي والذي عقد مؤتمره التأسيسي الاول في ٢٨/ كانون الاول من عام ١٨٨٥ في مدينة بومباي وحضره ٧٢ عضواً من مختلف انحاء البلاد وتم خلال هذا المؤتمر تحديد الاهداف الرئيسية لهذه الحركة والتي تمثلت بالآتي:[٢]

١. تنمية وتطوير العلاقات بين القوى العاملة الوطنية كافة.
٢. ازالة الفوارق كافة في التعامل وبث الشعور الاخوي لتعزيز الوحدة الوطنية.
٣. تسجيل المشكلات المهمة كافة ودراستها واقتراح الحلول المناسبة لها.
٤. وضع برنامج العمل للسنة القادمة.

يمكننا القول ان حزب المؤتمر في السنوات الاولى لتأسيسه لم يكن اكثر من تجمع ويعتبر (تيلاك) من اوائل قادة حزب المؤتمر الوطني الذي قاد عملية المعارضة ضد الاستعمار البريطاني وذلك من خلال دعوته إلى معارضة قانون سن الرشد الذي اصدرته الحكومة البريطانية ١٨٩٢ حيث اعتبر ذلك تدخلاً بريطانياً في التقاليد الدينية الهندية، ودعى الحزب إلى تعزيز الروح القومية من خلال تبني اللغة الهندوسية بإعتبارها اللغة الوطنية الرسمية.

لقد اعتبر اجتماع كلكتا ١٩٠٦ اول اجتماع لحزب المؤتمر يطالب بالاستقلال وقد طالب المؤتمر من كل من المعتدلين والمتطرفين ان يعملوا سوية من اجل تحقيق هذا الهدف.[٣] بيد ان الملاحظ هو ان الاتفاق على مثل هذا الهدف لم يستمر فقد انقسم الحزب واعلن (تيلاك) وجماعته عن برنامجهم في العمل من اجل تحقيق الاستقلال، وبعدها تم اعتقال تيلاك ونفيه إلى الخارج لمدة ٦ سنوات وعاد ١٩١٤ ليمارس

---

(١) د.مصطفى كامل السيد، مصدر سابق، ص١١٩.

(٢) Sankar chose, Indian National Gongress, Its history & heritage, New Delhi, 1975 p.15.

(٣) محمد جواد علي، مصدر سابق، ص٢٠.

نشاطه السياسي واصبح زعيم الحركة الوطنية الهندية منذ عام ١٩١٥ حتى وفاته ١٩٢٠ حيث استلم قيادة الحركة الوطنية المهاتما غاندي، حيث بدأت المرحلة الغاندية فتبنى الحزب اساليب جديدة في عدم العنف والثورة السلمية وعدم التعاون والعصيان المدني الذي اعطى نوعا جديدا من القوة للحركة الوطنية وقربها من الجماهير واصبح هدفه الحقيقي هو تحقيق الاستقلال ومع ذلك فإن البعد الشعبي لحزب لم يتجدد إلا سنة ١٩٣١ عندما اعلن جوهرلال نهرو بأن حزب المؤتمر يعتمد اولاً على الطبقات الكادحة بصورة اساسية رغم انه يضم كافة طبقات الشعب الهندي. ونتيجة حرص الحزب على المطالبة بالاستقلال من الاستعمار البريطاني تعرض حزب المؤتمر لذلك إلى الضغط والملاحقة من قبل الانكليز مما ادى إلى حدوث مواجهات واستعمال العنف واستمر هذا النضال حتى خرج الاستعمار البريطاني من شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧.

يمكننا القول ان التركيبة الاجتماعية لحزب المؤتمر الهندي والتي ضمت اليسار و اليمين الهندي قد ادت إلى انشقاق الحزب إلى اكثر من حزب وفي اكثر من مرة، وعلى الرغم من الانتصارات التي حققها الحزب على صعيد الزعامات التاريخية إلا ان الحزب لم يمارس الانتخابات على مستوى اللجنة المركزية التي هي اعلى سلطة في الحزب لهذا دعى الحزب اخيراً إلى تنشيط الحزب واحياء روح الانضباط وتعزيز الديموقراطية.[١]

فضلاً عن ان حزب المؤتمر الهندي ليس لديه تثقيف عقائدي او توجيه حزبي منظم ولا تزال اساليبه في العمل مفتقرة إلى التنظيم الدقيق والعقيدة الواضحة والوسائل المعروفة لدى الاحزاب الثورية كما يفتقد إلى النظرية التنظيمية.[٢] ورغم ذلك فإن الحزب كان قد نجح في ان يكون ممتلكاً لزمام القيادة على المستوى القومي والاقليمي وعلى مدى سنوات امتلك غالبية ساحقة في البرلمان الهندي، ان سر نجاح حزب المؤتمر في الحياة السياسية في الهند يعود لعدة اعتبارات اهمها:

١. ان هذا الحزب ليس مقصوراً على بعض الطوائف الدينية او تبنيه فكرة طائفية او قبلية او طبقية او اقتصادية وقد اخذ الحزب المنحى القومي الوطني لقيادته حركة الاستقلال.
٢. انفرد بالسلطة بصورة شرعية دستورية عن طريق الانتخابات العامة.[٣]
٣. تبنى حزب المؤتمر الاسس الديموقراطية الليبرالية، لذلك فالنسق الغالب في الهند نسق للتعددية ينفرد فيه احد الاحزاب تفوقاً دون تهديم او مس للديمقراطية.
٤. وجود شخصيات هندية وطنية بارزة كغاندي ونهرو وشاستري واندیرا غاندي.
٥. تبنى الحزب ايديولوجية عدم المباعدة بين الماضي والحاضر بين التقاليد التحديث ويهدف إلى تصنيع سريع وتحدي الثقافة ولا يؤمن الحزب بالصراع الطبقي لانه يؤدي إلى نتائج خطيرة في مجتمع يرث تكويناً اجتماعياً معقداً.[٤]

لقد حصل ان خسر حزب المؤتمر عام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٩ حينما خسر الانتخابات وفازت احزاب المعارضة مرتين ١٩٧٧- ١٩٨٠ و ١٩٨٩-١٩٩١.[٥] رغم الاغلبية الساحقة التي حصل عليها الحزب في انتخابات ١٩٨٥ فقد فاز بأكثر من اربعمائة مقعد في البرلمان أي ما نسبته ٧٦,٥% من جملة مقعد مجلس الشعب الـ ٥٤٣ حيث حصل على ٤٠١ مقعد، وقد عكست هذه الانتخابات خيارات الناخبين الهنود. فقد اجريت في لحظة حرجة بعد اقل من شهرين من اغتيال اندیرا غاندي في اكتوبر من نفس العام، ونظراً للتعاطف الجماهيري مع ابنها راجيف.[٦] ولقبوه بالرجل النظيف واستبشروا به خيراً إلا انه فشل في تحقيق آمال شعبه، كما ان العديد من القرارات التي اتخذها لم يكتب لها النجاح المنتظر، على الصعيد الخارجي[٧]:-

---

(١) محمد جواد علي، المصدر اعلاه، ص٢٣.
(٢) محمد جواد علي، المصدر نفسه، ص٢٤.
(٣) طارق الربيعي، الاحزاب السياسية، بغداد/ ١٩٩٠، ص٤٣.
(٤) محمد جواد علي، الهند في عهد راجيف، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥، ص١٢.
(٥) د.رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، سلسلة افاق، وزراة الثقافة والاعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥، ص٤٣.
(٦) الانتخابات البرلمانية في دول الجنوب، قضايا التنمية، مركز الدراسات والبحوث/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٠، ص١٤٠.
(٧) احمد الابراشي، انتخابات الهند ومستقبل حزب المؤتمر، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٩، بلا سنة، ص١٥-٢٧.

١. لم يتمكن من حل قضية البنجاب، بل ان القضية تعقدت اكثر من ذي قبل واتسعت دائرة العنف.
٢. اتخذ قرار ارسال وحدات من الجيش الهندي إلى سيريلانكا بدون اعداد جيد ولا دراسة متأنية للنتائج.
٣. لم يكن على وفاق ابدا طوال فترة حكمه مع جيرانه وفشلت مساعيه في هذا المضمار.
٤. لم يتمكن من حل مشاكله مع مملكة النيبال وتضاعفت الشكوك لدى هذه المملكة الصغيرة الامنة تجاه نوايا الهند.
٥. ان مشاكلها مع الصين لم يكتب لها الحل خلال فترة حكمه.
٦. لم يتمكن من تحقيق التوازن في سياسته تجاه الدولتين الاعظم، الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة.
٧. في مجال عدم الانحياز، لم تحقق الهند تحت رئاسته للحركة مكاسب ملحوظة، بل تبنت مواقف سلبية تجاه الحرب العراقية-الايرانية ووجدت ان استمرار الحرب سيخدم اهدافها الاستراتيجية.

وعلى المستوى الداخلي فقد كان للحزب عدة اخفاقات همها:-[1]

١. تفشت ظاهرة العنف الشديد بين طوائف الهند خصوصاً بين الهندوس والمسلمين ولعل المشكلة الاخيرة التي تتلخص في قيام الهندوس بمحاولات مستمرة لهدم مسجد قديم ليقيموا في موقعه معبدا والصدامات الدموية التي ذهب ضحيتها اكثر من الف شخص بين قتيل وجريح تعطي مؤشراً على ان حكومة راجيف غاندي لم تستطع ان تعطي هذه القضية انتباهها.
٢. على مستوى الحياة اليومية فقد ارتفعت اسعار السلع الاساسية وزادت قيمة ايجارات المنازل نسبة قد تصل إلى ثلاثمائة في المائة عما كانت عليه في بداية الثمانينات خصوصا في المدن الكبرى مثل بومباي ونيودلهي، وزادت نسبة التضخم لتصل إلى اكثر من ثلاثين في المائة وانخفضت قيمة الروبية الهندية بالنسبة للعملات الصعبة مما جعل الفقراء يشكلون غالبية الشعب الهندي.
٣. على مستوى حزب المؤتمر، لم ينجح راجيف غاندي في بناء قاعدة حزبية صلبة سليمة واخذ يؤجل عملية الانتخابات واعتمد على قيادات معينة وتسبب ذلك في فقد الحزب التأييد الشعبي الحقيقي واعتمد على تقارير غير دقيقة مما ادى إلى فشل الحزب في معظم المعارك الانتخابية الجانبية.
٤. فضائح الفساد التي طالت مسؤلين حكوميين كبار ووزراء (ابن راو نفسه).
٥. تفجر العنف الطائفي وتنامي ظاهرة الاستقطاب على اسس دينية وقد وصلت تلك الحالة ذروتها عندما تم اغتيال راجيف غاندي على يد مجموعة من الثوار التاميل في ولاية تاميل نادوني ٢٠/ مايو/ ١٩٩١.[2]

ثانياً: الاحزاب السياسية الاخرى.

لقد اقر الدستور الهندي بالسماح لعمل وممارسة النشاط السياسي للمعارضة السياسية الهندية وقد ظهرت تلك الاخيرة بعد الاستقلال وكانت تعمل جنباً إلى جنب مع حزب المؤتمر الهندي ولم تكن اكثر من كونها كتل او اجنحة سياسية تسعى لتحقيق هدف الاستقلال الوطني والتخلص من الهيمنة البريطانية وبعد حصول الهند على استقلالها عام ١٩٤٧ تحولت احزاباً سياسية لها تنظيماتها الخاصة بها، وبعد فوز حزب المؤتمر الهندي في انتخابات ١٩٥١ تحول إلى حزب سياسي بعد ان كان اشبه بجبهة تضم جميع القوى الوطنية في عموم البلاد، وبقيت جميع الاحزاب الاخرى في المعارضة السياسية في البرلمان الهندي.

لقد اتسمت الاحزاب السياسية الهندي بالتنوع فهناك الاحزاب القومية، الاحزاب الدينية، الطائفية، اللغوية، الشيوعية، وذلك بسبب طبيعة النظام الاجتماعي القائم في البلاد.

ولسهولة تسليط الضوء على الاحزاب السياسية في الهند سوف نصنف تلك الاحزاب إلى احزاب يسارية، احزاب يمينية.

أ. **الاحزاب اليسارية:-**

تتضمن تلك الاحزاب التي لها ايديولوجيات اقتصادية وتشمل حزب براجا الاشتراكي وحزب سوانانترا والجزب الشيوعي.

١. الاحزاب الاشتراكية:- من الملاحظ ان الاحزاب الاشتراكية في الهند متداخلة وذات اتجاهات ثلاثة منها ما يحمل فكر ماركسي ومنها اتجاه اشتراكي ديمقراطي او الاشتراكية المطعمة بالفكر الماركسي او المطعمة بفكر غاندي الذي يدعو إلى عدم استخدام العنف وتبني وسيلة العصيان المدني، ويمكننا القول ان اولى هذه التنظيمات الاشتراكية نشأت داخل حزب المؤتمر الهندي حيث نظم مجموعة من الشبان داخل حزب

[1] احمد الابراشي، مصدر سابق، ص٢١٧.

[2] الانتخابات البرلمانية في دول الجنوب، مصدر سابق، ص١٤٤.

المؤتمر (حزب المؤتمر الاشتراكي) وقد تم ذلك في عهد المهاتما غاندي بعد مقتل غاندي وعلى اثر ذلك ظهر حزب اشتراكي مستقل في الهند ١٩٤٨.[١]

وفي عام ١٩٥٢ تأسس حزب براجا الاشتراكي وايديولوجية الحزب التي يحاول من خلالها ان يجد مكانا اكثر تاثيرا في مجال السياسة الهندية مزيج من الماركسية والقانونية والاشتراكية الديمقراطية.[٢] وحاول حزب المؤتمر بزعامة نهرو التعاون مع هذا الحزب إلا ان المباحثات فشلت بين الحزب واصيب بنكسة كبيرة حيث توفى زعيم الحزب (اشاري) وانسحب الزعيم الثاني (جايا) من الحزب واصيب بنكسة اخرى بانتخابات ١٩٥٧.

وهنالك حزب سواتانترا الذي تأسس عام ١٩٥٩ الذي يعني حزب الحرية وهو من الاحزاب المعارضة للقرارات الاشتراكية وهو حزب جنيني يضم العناصر المحافظة والتي لها سيطرة على الحياة السياسية في الهند، وتتألف القاعدة الاجتماعية للحزب من المهراجات والاقطاع والامراء ورجال الاعمال وقد عارض الحزب تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية واتباعها اسلوب التخطيط الاقتصادي.

٢. الاحزاب الشيوعية:- لقد تأسس الحزب الشيوعي في اعقاب المؤتمر الثاني للاممية الثالثة الذي عقد في موسكو ١٩٢٠، تتكون قاعدة هذا الحزب من ابناء الطبقات الفقيرة فيما تتكون قياداته من المثقفين ويؤكد الحزب ان مهمته قيادة الطبقة العاملة في نضالها ضد اعدائها الثلاثة الامبريالية والاقطاع وهيمنة راس المال في الداخل، والوسيلة التي يتبعها من اجل تحقيق اهدافه هي الطريق البرلماني واهداف الحزب تحدد في احداث التنمية الاقتصادية وتوسيع القطاع المجاني، وتأميم البنوك والحد من استيراد السلع الاجنبية.[٣]

لقد تأثر الحزب الشيوعي بالواقع الاجتماعي التعددي في الهند وقدا عطى قدراً كبيراً للاعتبارات الطائفية حيث مكنه من الدخول في المجالس التشريعية في الولايات وحصل على اغلبية المقاعد في بعض الولايات واستطاعوا ان يشكلوا اول حكومة لهم في ولاية كيرالا الجنوبية الشرقية في انتخابات ١٩٥٧.

لقد تعرض الحزب الشيوعي الهندي لأكبر نكسة حين انقسم إلى حزبين ١٩٦٤ الاول توجه نحو الاتحاد السوفيتي السابق وسمى نفسه الحزب الشيوعي الهندي والثاني الحزب الشيوعي الماركسي وعلى خط الصين وتعتبر الحرب الهندية- الصينية احد الاسباب الرئيسية لانشقاق هذا الحزب عام ١٩٦٢.[٤]

وعلى الرغم من انشقاق الحزب الشيوعي الهندي اكثر من مرة فان ذلك لم يكلفه خسارة تؤثر على مركزه بين قوى الحزب المعارضة وعلى نسبة الاصوات التي تحصل عليها في الانتخابات التكميلية ١٩٦٩ فقد حصل على نسبة ٣٣% من مجموع مقاعد المجالس التشريعية في (كيرالا) (حزب البنغال) وشكل حكومات ائتلافية مع حزب المؤتمر وغيره من الاحزاب اضافة إلى مشاركته في كافة المجالس التشريعية للولايات الهندية الاخرى.[٥]

ويعود سبب نجاح الحزب الشيوعي إلى انه ظل يستحوذ على السلطة في بعض الولايات ويشارك احزاباً اخرى في حكومات ائتلافية في ولايات اخرى، ويعود سبب نجاح الحزب لشيوعي في الساحة الهندية إلى جملة عوامل منها دوره المتميز في الحركة الوطنية، ومنذ تأسسه عام ١٩٢٠، والى اتساع قاعدته الاجتماعية وامتداد جذوره التنظيمية في جميع المناطق والى اهداف الحزب التي تعبر عن مصالح الطبقة الكادحة الاكثر عدداً، اضافة إلى قدرة الحزب على تكييف نفسه مع السلوب البرلماني وتأكيده على الديمقراطية والحرية الشخصية واخيراً يمكننا ان نضيف عاملاً اخر وهو الانجازات التي حققها الحزب اثناء حكمه لولاية كيرالا، فقد لعب دوراً بارزاً في اجزاء اصلاحا ديمقراطية مهمة حسنت من الوضع العام للمواطنين.

ب. الاحزاب اليمينية:-

تضمن هذه الفئة من الاحزاب، الاحزاب الطائفية وقد نشأت تلك الاحزاب قبل الاستقلال والبعض الاخر بعد الاستقلال ويعتبر حزب السيخ (اكالي دالي) من ابرز تلك الاحزاب حالياً وحزب الهندوس (بها رتاجا ناتا) وهو حزب ديني متطرف فاز بـ ٨٨ مقعداً ما عدا هذه الاحزاب فانها جماعات تعمل كقوة ضاغطة في البرلمان وليس كاحزاب سياسية مثال ذلك الحزب

---

[١] محمد جواد علي، النظام السياسي في الهند، مصدر سابق، ص٢٤٤.

[٢] سعيد رشيد عبد النبي، مصدر سابق، ص١٧٠.

[٣] د.كمال المنوفي، الشيوعية الهندية ومواقف الهند الدولية، مجلة السياسية الدولية، الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة العاشرة، ١٩٧٧، ص١٧٨.

[٤] د.محمد جواد علي، مصدر سابق، ص٢٤٥

[٥] Rajani Kotharni, Politics in India, Delhi, orient Congman, 1970, P.215.

الهندوسي (هندو مها سبها) و (رام راجيا) والاحزاب الاسلامية مثل (حزب الله) الذي اسسه ابو الكلام آزاد، جمعية علماء الهند، حزب الاحرار، حزب مجلس الاسلام.

اما الاحزاب المسيحية فتضم (المجلس المسيحي القومي). ويبقى ان نقول على الرغم من وجود هذه الاحزاب والتجمعات يبقى حزب (اكالي دالي)[١] على رأس الاحزاب الدينية الطائفية ذات التنظيم الديني الذي تأسس ١٩٢٠ ليتولى طائفة السيخ وزعيم هذا الحزب (هارشاند سنغ لنغوالي) وعضوية الحزب مقصورة على كل سيخي ويطالب هذا الحزب بمزيد من الحكم الذاتي لولاية البنجاب ولهذا الحزب جناح متطرف قاد عملية العصيان المسلحة داخل المعبد الذهبي وقد تطور هذا الفريق إلى حزب منفصل بحد ذاته داخل حزب اكالي دالي.

لقد قامت الجماعات المتطرفة من طائفة السيخ بإغتيال انديرا غاندي في ١٩٨٤/١٠/٣١ بعد اربعة اشهر من اقتحام الجيش الهندي للمعبد الذهبي الذي خلف ضحايا من السيخ زاد على (١٠٠٠) شخص من اجل اخراج الارهابيين السيخ اللذين اعتصموا فيه.[٢]

اما الاحزاب التي تبنت اللغة كأساس لبنائها الايدولوجي فيأتي في مقدمتها حزب (درافيديا مونتيرا كازاغام) أي الاتحاد الدرافيدي التقدمي، ويتبنى اللغة الدرافدية كأساس وهي عبارة عن مجموعة من اللغات ينطق بها ابناء الجنوب في الهند وتشمل (التاميل، التيلغو، الكانتادا و الليمالابالام) ويعد هذا الحزب من اقوى الاحزاب المحلية على مستوى الولايات وقد تأسس ١٩٤٩ واعلن عن هدفه في اقامة دول فدرالية مستقلة تضم المناطق التي تنطق باللغة الدرافيدية، وبعد ١٩٦٢ وعلى اثر الحرب الهندية- الصينية تخلى عن هدفه واكتفى بالمطالبة بإجراء تعديل في الدستور الهندي يمنح سلطات واسعة لحكومات الولايات مع القليل من سلطات الحكومة المركزية وقد تمكن الحزب من هزيمة حزب المؤتمر في الانتخابات المحلية ١٩٦٢ واستطاع ان يشكل الحكومة المحلية في ولاية مدراس.[٣]

فيما تبنت مجموعات اخرى من الاحزاب، التقاليد الهندية القديمة كأساس في صنع ايديولوجيتها ونشاطاتها ويأتي في مقدمتها حزب (جان سانغ) أي حزب الشعب الهندي الذي ارتبط بمنطقة (راشنرياسوايا مسسفاك)* أي منظمة المجاهد الوطني وترتكز القاعدة الاجتماعية في شمال الهند وقد رفع الحزب شعار، وطن واحد، شعب وحد، ثقافة واحدة.[٤]

ودعا إلى جعل اللغة السنسكريتية والهندية القديمة لغة اجبارية في المدارس والى احياء الثقافة الهندوسية القديمة والتي تساعد على تعميق روح المواطنة في نفوس ابناء البلاد، كما يدعو إلى التمسك بالتقاليد الهندوسوية فإنه ينادي بوحدة شبه القارة الهندية من بورما حتى افغانستان. يعارض التخطيط الاقتصادي ويدافع عن الاقتصاد الحر، وتطوير القوات المسلحة الهندية للدفاع عن البلاد ضد أي عدوان خارجي، ويطالب اقامة علاقات دبلوماسية متطورة مع الكيان الصهيوني واعتبر (اسرائيل) الدولة الديمقراطية الوحيدة في منطقة غرب آسيا.

المبحث الرابع: تقييم تجربة التعددية الحزبية في الهند.

لأجل تقييم تجربة التعددية في الهند لا بد لنا من القول ان هنالك جملة من الايجابيات والسلبيات لهذه الظاهرة وفي البدء لا بد لنا من القول ان مجتمع الهند هو مجتمع منقسم إلى عشرات الطبقات الدينية والاثنية والاجتماعية المتصارعة والعديد من المجموعات العرقية المتناخرة فهنالك المغولي والاوربي والقوقازي وهناك الاريون والباهتان واليونان والآسيويين كما يلاحظ ان هناك بحدود (١٥) لغة رئيسية، ٨٤٤ لهجة مختلفة.

إلا ان ذلك لم يمنع تمسك المواطن الهندي بالديمقراطية وطرح النظام الشمولي او الدكتاتوري كبديل للخيار الديمقراطي وان العجز الحالي في التجربة السياسية والاقتصادية في

---

[١] تشدد الحزب في مطاليبه ودعا إلى اعادة انشاء دولة (خالستان) السيخية ويتلقى الحزب مساندة من دولة الباكستان والصين والولايات المتحدة. انظر: محمد جواد علي، السيخ ومشكلة البنجاب، مركز الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية ١٩٨٥، ص٣٠.

[٢] جان بيير دارودر، الهند وازمة السيخ، ترجمة ناظم عبد الواحد جاسور، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥، ص ١٧-٢٨.

[٣] ب.ك.راي برمن، التنظيم الاجتماعي القبلي، تطوره وتعصيره، ثقافة الهند، العدد ٨٠، ١٩٨٥، ص١١٩.

* منظمة شبه عسكرية تعرف باختصار R-S-S وهي منظمة هندوسية متعصبة تعرف باسم (الجبهة الوطنية للمتطوعين) وهي منظمة شديدة التماسك والتنظيم .

[٤] سعيد رشيد عبد النبي، مصدر سابق، ص٢٠٠-٢١٠.

النظام الهندي يمكن تداركه في اطار النظام الديمقراطي.

ان نجاح الديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية وحرية الاعلام والتخطيط الاقتصادي وعدم الانحياز تعد من العلاقات البارزة في الهند لكونها من بلدان العالم الثالث رغم ان بعض القوى الدولية تطرح ان هذه المفاهيم من ديمقراطية- تعددية- حرية اعلام عي مفاهيم غربية إلا اننا يمكننا القول هذا لا يهم، لأنهم ان تكون هذه المفاهيم وليدة البيئة التي تمارسها حيث تم صياغة هذه المفاهيم بصيغة هندية خالصة فعلى الرغم من مرور (٦٠) عام على تأسيس جمهورية الهند فإنه تبرز امامنا:

١. انه نظام ديمقراطي علماني يقوم على التعددية الحزبية وتداول السلطة بين مختلف الاحزاب.
٢. وجود نظام اقتصادي يتمتع بكثير من الثبات والاستقلالية.
٣. انها دولة يمكن ان ترى فيها معالم الثراء والتقدم التكنولوجي جنباً إلى جنب مع مظاهر الفقر المدقع.
٤. ان نجاح الديمقراطية في الهند قد اثبت زيف الفكرة التي تقول ان اساس الاستقرار السياسي هو عدم وجود الديمقراطية وهذا اثبت ان التسلط السياسي والدكتاتورية هي ليست قدر الشعوب النامية.
٥. ان هم ما تتميز به المؤسسة التعددية في الهند انها استطاعت ان تقيد او تحجم المؤسسة العسكرية في البلاد ووضعها داخل اطار الدفاع عن البلاد فقط.
٦. ان الديمقراطية المتبناة في الهند استطاعت ان تثبت السياسة الخارجية الهندية بغض النظر عن الحزب الحاكم سواء كان حزب المؤتمر او احزاب المعارضة الاخرى وهذا انجاز لم تصل له أي دولة من دول العالم الثالث.
٧. من الملاحظات التي يمكن ملاحظتها على النظام التعددي في الهند انها سعت على الحفاظ على الموروثات الاستعمارية، البريطانية وعلى وجه الخصوص وجود نظام اداري منضبط يعتمد على اللغة الانكليزية.
٨. رغم وجود ظاهرة التعددية الحزبية في الهند بيد انه تبرز امامنا ظاهرة كأي ظاهرة من ظواهر العالم الثالث هي القيادات التاريخية (غاندي، نهرو، انديرا غاندي)*
٩. من الملاحظات الاخرى ان ظاهرة التعددية اكدت على مبدأ الديمقراطية والذي اكد على مبدأ الفصل بين السلطات ويمكن ان نلمس هذا بوجود (المحكمة العليا) في الهند التي هي اشبه بالمجلس الثالث.
١٠. ان الديمقراطية في الهند هي بحد ذاتها تمثل السياج الحامي ضد تفتيت الدولة وتقسيمها فالديمقراطية والتعددية هي التي تحمي الدولة من التفتيت والتقسيم وبالتالي التعرض لما تعرضت له بلدان العالم الثالث.

من المؤشرات السلبية التي يمكن ان تُسجل على الظاهرة التعددية في الهند:

أ. تنامي القوى الانفصالية ببعض الولايات الحدودية وحصولها على دعم مادي من الجيران مثل (باكستان، الصين، سيريلانكا) مما دفع الحكومة إلى الاعتماد على المؤسسات غير المدنية لإدارة شؤون بعض الولايات وحسم النزاع الدائر فيها.
ب. تآكل القاعدة الشعبية للاحزاب القومية وفي مقدمتها حزب المؤتمر في الوقت الذي تنمو فيه الروح الاقليمية وتصاعد نفوذ الاحزاب الطائفية مما خلق جوا يتصف بالضبابية وعدم الوضوح لطبيعة العلاقات المستقبلية المحتملة بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات.
ج. توغل ظاهرة الفساد السياسي في المناصب السياسية العليا في الهند وبالذات عند تبني سياسة التحرر الاقتصادي ١٩٩١ رغم كل هذه الاحباطات إلا ان النجاحات لا يمكن ان تنسى فنجاح سياسة الاكتفاء الذاتي وخاصة في المجال الزراعي.

ويمكن تقييم التجربة التعددية في الهند بالشكل الآتي:-

١. انها خليط من الانجازات والقصور في آن واحد حيث يلاحظ ان التناقضات والمشاكل الداخلية اخذت بالتصاعد منذ التسعينات.
٢. لا بد للهند من البحث عن آليات غير تقليدية للتفاعل بفاعلية مع المشاكل والقضايا الداخلية.

---

* تعرضت للإغيال في اكتوبر ١٩٨٤ على يد حارسها الخاص من طائفة السيخ وذلك بعد سبع سنوات من اعلانها الاحكام العرفية وقيامها بسياسة التعقيم الاجباري (تحديد النسل) وقمع الحريات الاعلامية مما ادى إلى هزيمتها في انتخابات ١٩٧٧ ولكنها فازت مرة اخرى وعادت إلى الحكم عقب انتخابات ١٩٨٠ بعد فشل تجمع الجاناتا بحكم الهند.

٣. لا بد من تغير جذري في سياسة الهند الاقليمية وترك سياسة العصا الغليظة مع جيرانها* والدخول بحوار حقيقي يشابه لما تطرحه الهند في الاطار الدولي من خلال تبنيها سياسة عدم الانحياز لهذا لا بد من تولد قناعة سياسية لظرورة مواكبة المتغيرات الدولية التي تشهدها المنطقة وإلا فانها ستتحول في نهاية المطاف إلى تابع لأحد القوى الدولية الصاعدة.

المصادر والمراجع (اللغة العربية)

١. اسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، ١٩٨٧.
٢. احمد شوقي، المؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث، مجلة المنار، العدد ٦٤، بلا سنة.
٣. السيد عليوة، سياسة ازمة التنمية العربية، مجلة المنار، العدد ١٢، باريس، ١٩٨٥.
٤. احمد الابراشي، انتخابات الهند ومستقبل حزب المؤتمر، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر.
٥. اندرو ويستر، مدخل لسويسولوجيا، ترجمة حمدي حميد يوسف، دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٦.
٦. رهان غليون، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٣٥، بلا سنة.
٧. جان بير دارودر، الهند وازمة السيخ، ترجمة د.ناظم عبد الواحد جاسور، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد.
٨. جلال عبد الله معوض، الفساد الاداري في الدول النامية، مجلة دراسات عربية، العدد ٤/ شباط/ ١٩٨٧.
٩. حسين عبد الحميد رشوان، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، ١٩٨٨.
١٠. د.ب.ك.راي برمن، التنظيم الاجتماعي القبلي، تطوره وتعصيره، ثقافة الهند، المجلد ١، ٣٠-٤، بلا سنة.
١١. د.رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، بغداد، ط٢، ١٩٨٦.
١٢. د.رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، سلسلة آفاق، وزراة الثقافة والاعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥.
١٣. سعيد رشيد عبد النبي، المعارضة في النظام السياسي الهندي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٨٦.
١٤. د.صادق الاسود، جريدة الجمهورية، العدد ٧٣٠٦، ١٩/ ايلول/١٩٨٩.
١٥. د.طارق الربيعي، الاحزاب السياسية، بغداد، ١٩٩٠.
١٦. عبد المنعم، المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث، مؤسسة العين للتوزيع والنشر، ١٩٨٨.
١٧. د.عبد الحميد متولي، نظريات في انظمة الحكم في الدول النامية، منشأة المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.
١٨. عبد الغفار رشاد، العملية السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية،نيسان، ١٩٨٠.
١٩. علي الدين هلال، محاضرات في التنمية السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٦-١٩٨٠.
٢٠. عبد المعطي، ازمة الفاعلية السياسية في البلاد العربية، مجلة المنار، العدد ١٢، باريس، ١٩٨٥.
٢١. د.كمال المنوفي، الشيوعية الهندية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاسياسية والاستراتيجية، السنة العاشرة، ١٩٧٧.
٢٢. محمد نصر مهنا، النظم السياسية والعالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٨٣.
٢٣. محمد عبد الغني سعودي، قضايا افريقية، الكويت، ١٩٨٠.
٢٤. د.محمد جواد علي، النظام السياسي في الهند، النظم السياسية في العالم الثالث، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، بغداد، ١٩٨٧.
٢٥. د.محمد جواد علي، الهند في عهد راجيف، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥.
٢٦. د.مصطفى كامل السيد، نماذج التطور السياسي في القارات الثلاثة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٠، ١٩٨٥.
٢٧. نورما.د.بالمر، النظام السياسي في الهند، ترجمة حسن جلال، المكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٥.
٢٨. وحيد عبد المجيد، مجلة المنار، العدد ٥٣، ١٩٨٩.

* باكستان، سيريلانكا، المالديف، الصين.

٢٩. يحيى عبد المتجلي، التنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة الباحث العربي، العدد ٩، ١٩٥٦.

٣٠. د.يحيى الجمل، الانظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٦.

٣١. جريدة القبس، العدد ٦٧٢٢، الكويت، ١٩٨٩/١٢/١٤.

المصادر والمراجع (اللغة الانكليزية)

1. Robert.L. Hardy, Government and Ploitics in Developing Nation Second Edition, NewYork, 1975.

2. Rajaui Kotharni, Politics India, Delhi, Orient Congmar, 1970.
3. S.Sharma, tendian Encyclopidin, NewDelhi, 1977.
4. S.L. Shak Dher, The Consitiution and Parliament in india, the Lok Sabha Secretarial, New Delhi.
5. Sankar Chose, Indian National Gongress it's History and Heritage, New Delhi, 1975.
6. Tedin.R.K gudav, the India Language Problem, Delhi, 1966.

The History of Multi- Parties and its effect on Political System in India 1947-1991

Dr. Isra Shreef
History Dept. - The College of Education for Women
Baghdad University

Summary:

Multi-Parties experiment came as reflection to Indian Society which variety in all levels.

India Society represented in racial religious and language.

The variety embody in all Country not only specific province or represent in racial, Sectarian group.

There fore The Indian Policy should adopted democrasy regime inorder to overcome the Problems that may be occur.

As aresult to the Multi- Purties experment the India need the One Party able to comprehend all the Contradictions, in adition the raising many Sectarian and racial Parties to full the seats in the local central parliament.